الأمم المتحدة
S/RES/1833 (2008)
مجلس الأمن
Distr.: General
22 September 2008

القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٩٧٧ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراراته ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) و ١٧٧٦ (٢٠٠٧) و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، **وإذ يكرر** تأكيد دعمه للجهود الدولية التي تبذل لاستئصال جذور الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وإلى قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإذ يسلم بأن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق السلطات الأفغانية، **وإذ يؤكد** دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين الحالة الأمنية، **وإذ يرحب** بتعاون الحكومة الأفغانية مع القوة الدولية،

وإذ يسلم مرة أخرى بالترابط الذي تتسمُ به التحديات الماثلة في أفغانستان، **وإذ يؤكد من جديد** أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، وكذلك في مسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات، يعزز كل منها الآخر،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات باتباع نهج شامل،

وإذ يشدد على الدور المركزي والمحايد الذي تواصل الأمم المتحدة أداءه في مجال تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، **وإذ يلاحظ** في هذا السياق أوجه التآزر بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأهداف القوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يشدد** على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق والدعم المتبادل فيما بينهما، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة لكل منهما،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما من ازدياد أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمون والضالعون في تجارة المخدرات، ومن العلاقات المتزايدة القوة بين أنشطة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة، وما يؤدي إليه ذلك من تهديدات محدقة بالسكان المحليين، بمن فيهم الأطفال وقوات الأمن الوطني والأفراد العسكريون والمدنيون الدوليون،

وإذ يشجع القوة الدولية للمساعدة الأمنية على أن تقوم في إطار المسؤولية المحددة لها بزيادة الدعم الفعّال الذي تقدمه إلى الجهود الجارية بقيادة أفغانستان، والتصدي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، للأخطار التي يمثلها إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه إزاء ما لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة من آثار ضارة بقدرة الحكومة الأفغانية على ضمان سيادة القانون، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، وكفالة تمتعه التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يكرر الإعراب عن دعمه للمساعي المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، من أجل تحسين الحالة الأمنية والمضي في التصدي للخطر الذي تمثله حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، **وإذ يشدد** في هذا السياق على ضرورة تواصل الجهود الدولية، بما فيها جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة،

وإذ يدين بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المحلية الصنع والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان،

وإذ يدين كذلك لجوء حركة طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية،

وإذ يسلم بتزايد الأخطار التي تمثلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وكذلك بالتحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار، **وإذ يعرب** عن قلقه العميق إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين في هذا السياق، **وإذ يلاحظ** البيانات ذات الصلة التي أدلت بها السلطات الأفغانية وكبار موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن البيانات الصحفية لرئيس مجلس الأمن في هذا الصدد، **وإذ يدعو** إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يسلم بالجهود التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لتقليل خطر وقوع ضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، **ويدعوها** إلى بذل جهود إضافية أقوى في هذا المجال، ولا سيما المراجعة المستمرة للإجراءات وخطط العمليات والقيام، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية، باستعراض نتائج كل عملية من العمليات التي يسجَّل فيها وقوع ضحايا من المدنيين، والتحقيق فيها عندما تستصوب حكومة أفغانستان إجراء تلك التحقيقات المشتركة،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك مواصلة تعزيز الجيش الوطني الأفغاني وبخاصة تعزيز الشرطة الوطنية الأفغانية، وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وإصلاح قطاع القضاء، ومكافحة المخدرات،

وإذ يشدد في هذا السياق على أهمية مواصلة التقدم في إعادة تعمير وإصلاح قطاع السجون في أفغانستان، وذلك من أجل تحسين احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في ذلك القطاع؛

وإذ يكرر دعوته جميع الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة البنّاءة في حوار سياسي سلمي يجري في إطار الدستور الأفغاني، وفي تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية، وتفادي اللجوء إلى العنف بما في ذلك من خلال استخدام الجماعات المسلحة غير المشروعة، وإذ يشجع على تنفيذ برامج مصالحة برعاية أفغانية في إطار الدستور الأفغاني وفي احترام تام لتنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) وغيرها من قرارات المجلس،

وإذ يشير إلى الدور القيادي الذي ستضطلع به السلطات الأفغانية في تنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة، بمساعدة من الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على أهمية ما ستقدمه القوة الدولية من مساعدة للسلطات الأفغانية لكفالة بيئة آمنة مواتية لإجراء تلك الانتخابات،

وإذ يسلم بأهمية مساهمة بلدان الجوار والشركاء في المنطقة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، **وإذ يشدد** على ما للنهوض بالتعاون الإقليمي من أهمية حاسمة بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحوكمة والتنمية في أفغانستان،

وإذ يرحب بالتنسيق المستمر بين القوة الدولية وتحالف عملية الحرية الدائمة، والتعاون القائم بين القوة الدولية والوجود التابع للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، ولا سيما بعثة الشرطة التابعة له (قوة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان)،

وإذ يعرب عن تقديره للقيادة التي توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وللمساهمات التي تقدمها دول عديدة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى تحالف عملية الحرية الدائمة، بما في ذلك عنصره للحظر البحري، الذي يدار وفقا لإطار عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان وبما يتسق مع قواعد القانون الدولي السارية،

وإذ يقرر أن الحالة في أفغانستان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وقد عقد العزم على كفالة تنفيذ كامل ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية،

وإذ يتصرف لهذه الأسباب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) لفترة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

٢ - **يأذن** للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

٣ - **يسلم** بالحاجة إلى زيادة تعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية لكي تلبي جميع متطلباتها المتعلقة بالعمليات، **ويهيب** في هذا الخصوص بالدول الأعضاء أن تساهم في هذه القوة بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد، وأن تقدم تبرعات للصندوق الاستئماني المنشأ عملا بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)؛

٤ - **يشدد** على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بزيادة القدرات الوظيفية والمهنية والمساءلة في القطاع الأمني الأفغاني، **ويشجع** القوة الدولية للمساعدة الأمنية والشركاء الآخرين على مواصلة الجهود، حسبما تسمح به الموارد، من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها وتمكينها، بهدف تعجيل التقدم نحو بلوغ هدف جعل قوات الأمن الأفغانية مكتفية ذاتيا ومتوازنة عرقيا توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، **ويرحب** في هذا السياق بالتقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية في الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية الرئيسية في كابل، **ويشدد** على أهمية دعم الزيادة المزمعة في حجم الجيش الوطني الأفغاني؛

٥ - **يطلب** إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تواصل، في تنفيذها ولايتَها، العمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للأمين العام وتحالف عملية الحرية الدائمة؛

٦ - **يطلب** إلى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تزود مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، بمعلومات عن تنفيذ ولايتها، وذلك بسبل منها تقديم تقارير فصلية؛

٧ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.